والتعليقات وعدم صدور بيان رسمي باسم الحكومة تجاه مسألة الحوار بين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك وبين الولايات المتحدة، طرح الموضوع للمناقشة على جدول اعمال الكنيست من قبل عضوي الكنيست يائير صبّان (مبام) ودان مريدور (حيروت ـ ليكود)، كل من وجهة نظره. ودعا صبّان حكومة اسرائيل الى التفاهم مع م.ت.ف. لتسهيل مهمة عرفات في مواجهة المتطرفين داخل معسكره. واعرب عن اعتقاده بان من حق كل طرف في المفاوضات مع الولايات المتحدة ان يختار ممثليه. ووعد بأن حزبه (مبام) لن يعترض على عضوية شامير في الوفد الاسرائيلي مستقبلاً. واوضح صبّان انه يرى تغييرات داخل م.ت.ف. ولذلك يجب الاسراع والمشاركة في المفاوضات. وقد ردَّ على هذه المناقشة كل من بيرس وشامير، كل واحد وفقاً لموقفه.

وفي معرض رده على هذه المناقشة، بيّن بيرس اسباب ورفض الحكومة للتفاوض مع الوفد السالف الذكر، وموافقتها على اجراء الحوار مع حكمت المصري وامثاله، حيث قال: «نحن مستعدون للحوار مع المصري وامثاله ولسنا مستعدين للحوار مع عرفات وامثاله، هذا مع العلم انه واضح تمام الوضوح ان اراء المصري لا تختلف كثيراً عن اراء عرفات ورفاقه... الفرق يتمحور في ثلاثة أمور: حكمت المصري وامثاله ليسوا اعضاء في منظمة ارهابية ولا يعملون في اطار الارهاب ويعترفون بدولة اسرائيل ومستعدين للتفاهم معها؛ بينما عرفات ورفاقه لا يعترفون بدولة اسرائيل وغير مستعدين للتفاهم معها وهم زعماء لمنظمة ' ارهابية' . وطالما الارهاب قائم لا توجد اسس للتفاهم» (**هآرتس**، ٢٥/٧/١٩٨٥.

ومن ثم تطرق بيرس الى الموقف من الاردن مكرراً موقفه ومضيفاً: «تعشش في صدري خشية من ان ما تريده م.ت.ف. ليس مفاوضات مع اسرائيل، بل الحصول على اعتراف اميركي بها. ومثل هذا الامر لن نمكنها منه على غرار ما جرى في اوروبا على ايدي سذج بيننا» (**المصدر نفسه**).

ثم عاد بيرس الى ديماغوجيته المعهودة حين رفض اقتراح حزب مبام الداعي للاسراع والجلوس مع الفلسطينيين مهما كانت انتماءاتهم، حيث قال: «لا تهمنا سيرة حياة اعضاء الوفد، بل مواقفهم واعمالهم وسنجلس مع ممثلي الشعب الفلسطيني ولكننا لا نجلس مع قتلة... لن نوافق اسرائيل على اشراك ارهابيين في المحادثات، ولن اوافق شخصياً على مشاركة مثل هذه النوعية من جانبنا... اننا لا نضع فيتو على تشكيلة الوفد، ولكن هناك تعهداً اميركياً بعدم اللقاء مع رجال المنظمات الارهابية» (**هاتسوفيه**، ٢٥/٧/١٩٨٥).

وفي اطار غمزه من قناة الليكود قال ان حكومة الليكود برئاسة مناحيم بيغن هي التي وقعت على وثيقة رسمية وردت فيها عبارة «حقوق الشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**)، قاصداً بذلك اتفاقات كامب ديفيد.

اما اسحق شامير، فقد رد على المناقشة بقوله: «يجب على الملك حسين ان يختار اما السلام مع اسرائيل واما السلام مع م.ت.ف.، والمفاوضات مع اسرائيل لا تلتقي ولن تلتقي مع محاولة الاردن الرامية لخلق اتصال ما بين منظمات عرفات ' الارهابية' وبين الادارة الاميركية. السلام وم.ت.ف. مصطلحان متناقضان تماماً». واضاف: «لقد اوضحنا للولايات المتحدة، دون اي لبس، اننا لا نتصور ان تقوم بمنح جائزة للارهاب والاخلال بالتزام واضح لاسرائيل وانزال ضربة بعملية السلام عن طريق اجراء لقاء بين ممثليها وممثلي م.ت.ف.» (**معاريف**، ٢٥/٧/١٩٨٥.

ومن جهة اخرى، افادت مصادر مطلعة بان شامير بعث برسالة جوابية الى نظيره الاميركي جورج شولتس، عبر فيها عن معارضة اسرائيل لفكرة عقد لقاء بين وفد اميركي والوفد الاردني ـ الفلسطيني وكذلك تجاه الاتصالات بين الولايات المتحدة وم.ت.ف.

وعلم مراسل معاريف ان رسالة شامير قد صيغت دون التنسيق مع رئيس الحكومة وان نص الرسالة وصل الى مكتب الحكومة بعد ان ارسلت الى واشنطن. وعلم ان بيرس تحفظ على